

قررت وزارة العمل الأردنية تمديد فترة تصويب أوضاع العمالة المصرية المخالفة لقوانين العمل الأردنية حتى يوم 18 مارس المقبل، وذلك عقب لقاء وزير العمل الأردني ماهر الواكد مع وفد الخارجية المصرية الذي يزور الأردن حالياً.

وطالبت القوى العاملة المكتب العمالي بالأردن بتقديم كافة أوجه الدعم اللازم لأي عامل يطلب المساعدة من المكتب لتصويب وضعه تحقيقاً للاستقرار المنشود للعمالة المصرية في العلاقة بين العامل وصاحب العمل.

ويشمل الذي أقرته وزارة العمل الأردنية بداية شهر فبراير الماضي، العمال الوافدين الذين دخلوا البلاد بموجب عقود استقدام وانتهت مدتها ولم يستكملوا إجراءات إصدار تصاريح العمل الخاصة بهم والعمال الراغبين في تغيير أماكن عملهم داخل القطاع الواحد أو الانتقال إلى مكان عمل في قطاع آخر، حيث يشترط انتهاء مدة تصريح العمل أو تم إلغاؤه من قبل صاحب العمل أو بالاتفاق بين الطرفين صاحب العمل والعامل.

وكانت وزارة العمل الأردنية قد أكدت أنه سيتم استثناء العاملين في المنازل والعاملين في المناطق الصناعية المؤهلة والعاملين في سلطة إقليم العقبة من عملية تصويب الأوضاع، وأنه يمكن لأي عامل صدر بحقه قرار تسفير من قبل الوزارة تصويب وضعه لمرة واحدة من خلال دفع مبلغ ألف دينار للإلغاء قرار التسفير، بالإضافة إلى الرسوم المقررة، وذلك بعد مراجعة مديرية التفتيش المركزي في الوزارة.

وصرح السيد الوزير أن هذا الإلغاء جاء بناء على الحملات التفتيشية التي قامت بها الإدارة المركزية للتدريب المهني بالوزارة ومديرية القوى العاملة بالغربية على مراكز التدريب الخاصة، والتي تبين من خلالها أن المركزين المذكورين قد غيرا نشاطهما من مزاولة عمليات التدريب إلى أنشطة تعليمية، وكذلك انتهاء ترخيصيهما.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 05/03/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : [www.mohammedfarag.com](http://www.mohammedfarag.com)